الشروق
27/06/08

لماذا تمت مقاضاة "الجريدة الأولى" بسبب نشرها لشهادات فاعلين زمن "سنوات الرصاص"؟ ولماذا لم تتم متابعة الجهات التي سربت هذه الشهادات؟ ومن هي الجهات التي لها مصلحة فعلية في تسريب هذه الوثائق إلى الإعلام في هذا الظرف بالذات؟ ومن هم المحافظون القدامى والجدد؟ هذه الأسئلة وغيرها حملتها أسبوعية "الشروق المغربية" إلى أحمد حرزني، رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، وأحد الوجوه البارزة التي طبعت مسار النضال الحقوقي لبلادنا في العقود الأخيرة، وكان جوابه كالتالي:

أحمد حرزني يكشف الخفي والمعلن في قضية تسريب شهادات إلى "الجريدة الأولى"

المحافظون الجدد يرفضون الانتقال الديمقراطي

● حاوره : مصطفى عنترة

● لماذا تابعتم "الجريدة الأولى" أمام القضاء، بخصوص نشرها لبعض الشهادات رغم أن دور الصحافة هو نقل الخبر والمعلومة؟

■ بالفعل، دور الصحافة هو نقل الخبر ولكن بخصوص هذه المسألة، لسنا بصدد نقل الخبر ولا نحن أمام مشكلة حرية الصحافة في أن تنقل الخبر أو تعلق عليه كما تشاء. الموضوع يتعلق بأرشيف لهيئة الإنصاف والمصالحة ورثه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهذا الأخير مؤتمن عليه إلى أن يفعل قانون الأرشيف الذي صودق عليه خلال السنة الماضية. وعندما يتم ذلك سنضع الأرشيف الذي بحوزتنا رهن إشارة المؤسسة الوطنية التي ستتكلف به. والمفروض أن تكون هناك مراسيم تطبيقية للقانون المذكور تحدد مثلا، الآجال التي يجب احترامها قبل الولوج إلى هذا الأرشيف أو ذاك كما هو معمول به في جميع بقاع العالم.

المشكلة إذن، أن الجريدة التي سربت جزء من أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة، حصلت عليه بطرق غير شرعية، سمتها هي نفسها بـ"وسائلها الخاصة"، ثم أنها نشرتها بدون استشارة المجلس وبدون استشارة المعنيين بالأمر أنفسهم. وكان تبريرها الوحيد هو أن الأمر يتعلق بتراث وطني من حق الجميع أن يطلع عليه.

قولنا في هذه النقطة، هو أن الملك العام في الحقيقة يجب الحرص عليه أكثر مما نحرص على الملك الخاص. فالقانون الوضعي يعرف الملك العام بأنه الملك الذي يمكن أن تستعمله كما تشاء، في المقابل الملك العام يخضع دائما الولوج إليه لشروط معينة سواء تعلق الأمر بالثقافة أو تعلق الأمر بـ"المرعى" إذا كان هناك "مرعى" عمومي فالولوج من حق جميع الكسابين كما يشاءون. الشارع هو ملك عمومي، ولنفترض أنه أعجبتني زاوية بالشارع العمومي، فهل معناه أنه من حقي أن أنصب خيمة أو منزلا. إن المنطق الذي يتذرع به الإخوة في الجريدة المعنية هو في الحقيقة منطق يمكن وصفه بأنه فوضوي وعشوائي.

● لماذا لم تعمدوا إلى البحث عن الجهات التي سربت هذه الشهادات من داخل المجلس، عوض مقاضاة الجريدة المذكورة؟

■ فعلا، كان بإمكاننا ذلك. وهذا يجب أن يعرفه القارئ، إذ كان بإمكاننا أن نختار منذ البداية طريق التجنيح بالذهاب نذهب إلى النيابة العامة وتسجيل شكاية ضد مجهول قام بالسرقة.

● لكن لماذا لم تلجؤا إلى هذا الخيار؟

■ اعتبرنا أنه من الأحسن أن ندرج في مقاربتنا لهذه المسألة. فرغم أن مدير الجريدة المذكورة أنكر ذلك، وهو يعلم بأنه يجانب الصواب جهرا، فقد حاولنا أن نحل الإشكال بطريقة حبية. وقد حاولت شخصيا الاتصال به، إلا أنه لم يجب. فاتصلت بشخص كان قد قدم نفسه لي بأنه المستشار القانوني للجريدة المذكورة، بعد ذلك أوضح المدير بأن ليس له مستشارا قانونيا وهو يعلم أن هناك شخصا هو الآن في هيئة الدفاع عن الجريدة وقد اتصلت به لمطالبته بالتوقف عن نشر هذا الأرشيف لأنه ليس من حق الجريدة. فوعدني هذا الشخص بنقل الكلام إلى هيئة الجريدة مع التوقف عن النشر، إلا أن شيئا من هذا القبيل لم يحصل.

بعدما نفذت المحاولات الحبية، لم يكن أمامنا سوى خياران: إما تجنيح المسألة منذ البداية أو اللجوء إلى مقاربة مدنية، إذ اعتبرنا أن هذه المقاربة هي الأقرب إلى الحبي، ولذلك طالبنا تدخل القضاء الاستعجالي، وهذا ما تم فعلا حيث أن هذا الأخير أصدر حكمه في حين أن الجريدة المذكورة تمادت في النشر. وأنا بين يدي، الآن، محضر الامتناع عن توقيف النشر لأن العون القضائي المكلف بالتبليغ بالتنفيذ لم يعثر على مدير الجريدة لكونه يتهرب من لقائه.

سنستمر في السعي إلى تبليغ الأمر بالتنفيذ لهذا الشخص وإذا تمادى في الاختفاء فعندها سنضطر للجوء إلى مسطرة الشكاية ضد مجهول من أجل السرقة. ويحز في نفسي، أن اتهم صحافيا بالسرقة رغم كوني . كما تعلم جيدا . لدي مؤاخذات كثيرة على بعض الصحافيين. ولكنني لم أكن أعتقد، إلى حدود الساعة، أن الصحافي يذهب إلى حد القيام بالسرقة. ولكن ما هو الخيار إن لم يقبل هؤلاء الإخوة بالامتثال للقانون ولقرار المحكمة؟ فنحن سنضطر، حينها، إلى نوع من التصعيد وسيسجل لنا أننا لم نلجأ إلى هذه الطريقة منذ البداية مراعاة لوجه الجميع.

حرزني

● هل مقاضاة "الجريدة الأولى" مبادرة فردية أم بتكليف من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؟

■ هذا كلام فارغ، فهم يقولون بأن رئيس المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان ليس من حقه أن يمثل المجلس، فما هو دور الرئيس إذن ؟

■ أعتقد أن هذه الملاحظة يراد بها شيء من الاستفزاز، أما المجلس كشخصية معنوية من البديهي أن يمثله الرئيس أمام جميع المؤسسات الأخرى بما فيها القضاء. وهذا منصوص عليه في الظهير المؤسس للمجلس.

● في نظركم ما هي الجهات التي لها مصلحة في تسريب مثل هذه الشهادات إلى الإعلام خصوصا في هذا الظرف؟

■ أنا لا أتهم أحدا، لكن الأكيد هو أن هناك قوى محافظة في هذا البلد لا تريد لعملية الانتقال الديمقراطي أن تستمر. فلا يمكن أن ننتظر . في ظل الظروف التي يوجد بها المغرب ونظرا للمرحلة المتقدمة التي وصلت إليها عملية الانتقال الديمقراطي . أن يخرج إلينا المحافظون بوجه مكشوف ويعبرون عن رغبتهم في توقيف عملية الانتقال الديمقراطي. حتما سوف يلجأ المحافظون، وهذا ما نبهت إليه منذ سنوات، إلى أذرع أخرى، وأقلام أخرى تتقن لغة الديمقراطية ولغة التغيير بل حتى لغة الجذرية.. ولهذا أعتقد أن المقاومات التي تشاهدونها ما هي

الشروق
27/06/08

يجب إقالة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة ممن مازالوا في وظائف رسمية

بوطالب قال إنه لايمكن تربية الناس على المواطنة وتركهم أمام نماذج للإفلات من العقاب عدم الحساب

شهادة عبد الهادي بوطالب كما جاءت في «الجريدة الأولى»

إلا تعبير في نهاية المطاف عن مصالح القوى الأكثر محافظة في هذا البلد.

● من تقصدون بكلامكم، قوى المحافظين الجدد أم القدامى؟

■ منها القديم ومنها الجديد.

● كيف تفسرون صمت أصحاب الشهادات المنشورة، حيث لم يجرؤ أي واحد منهم على تأكيد أو نفي مضامين هذه الشهادات، اللهم إلا إذا كانت هناك اتصالات بين المجلس والمعنيين بالأمر؟

■ لا، في نظري يجب توجيه السؤال إلى المعنيين بالأمر. ولا يمكنني تفسير موقفهم، فكل ما افترضه هو كونهم مصدومين ومن حقهم أن يكونوا كذلك لأنهم أدلوا بشهاداتهم على أساس أن تحفظ إلى أن تستعمل في المستقبل كأرشيف. ومن هذا المنطلق فإنني أعود وأؤكد على الجانب الأخلاقي في سلوك الإخوة الناشرين لتلك الشهادات ... واحد منهم أعرفه وأعلم أن أحد أقاربه كان من ضحايا القمع وأدلى بشهادة عمومية، فسألته لو أن ذلك الشخص، بالإضافة إلى الشهادة، طولب منه أن يدلي بالمزيد.. ولكن في جلسة حميمية على أساس أن ما سيضيفه سيحفظ إلى زمان يكون فيه الولوج إلى تلك الشهادة متاحا للجميع .. قلت له ماذا لو كانت شهادة قريبك من بين الشهادات التي سربت فعجز عن إعطاء الجواب.

لقد سمعت بأن الإخوة يرغبون في متابعتي قضائيا لأنني قلت بأن بعض الصحافيين غير أخلاقيين.. أؤكد أن هذه الحادثة تشبه حكاية ذلك الشخص الذي نسي مذكراته في القطار وعثر عليها من كان يجلس بجانبه وبدافع الفضول اطلع عليها، وعندما وجدها مثيرة.. قرر نشرها، فهل كان من حقه فعل ذلك دون استشارة صاحبها؟.. المسألة ليست بالأخلاقية لأن النشر يتطلب الإذن من صاحبها أو من المؤسسة المؤتمنة عليها.

● لكن لو طلب منكم أن تمنحوهم الضوء الأخضر لنشرها؟

■ لا نسمح لهم بالنشر، وهذا ليس من باب أن هذا النشر سيحجب للأبد. فقط يجب عليهم أن ينتظروا حتى صدور قوانين أو مراسيم تطبيقية للقانون الخاص، وعندها سيخضع الولوج إلى هذه الشهادات لنفس الشروط التي ستحددها الهيئة المختصة. لاسيما وأن بعض الجرائد تظن أن تلك الشهادات هي التي تم بثها من خلال جلسات الاستماع العمومية بالتلفزة. فهذه شهادات أخرى كان الغرض منها هو وضع المادة للراغبين في دراسة السياق الزمني لوقوع تلك الانتهاكات.. ولهذا ساهم هؤلاء وأعطوا شهاداتهم.. فلو طلب منهم إعطاء الشهادات بشكل علني قد يدلون بها بحذر أكبر.. ولكن عندما علموا بكونها ستكون ضمن الأرشيف، أي شهادات للمستقبل يستفيد منها الدارسون والمؤرخون والصحفيون والباحثون.. لمعرفة تجاوزات وانتهاكات عرفها المغرب في إطار تاريخي معين...

● بدأت بعض مضاعفات هذه الشهادات تظهر من خلال لجوء جبهة البوليساريو على سبيل المثال إلى توظيف ما جاء في شهادة خليهن ولد الرشيد، رئيس المجلس الملكي الاستشاري لشؤون الصحراء، حول تجاوزات الجيش المغربي اتجاه الصحراويين.. كيف تقرؤون هذه التفاعلات؟

■ أعتقد أن هذا الكلام يجب أن يوجه للإخوة في الجريدة التي نشرت هاته الشهادات لأنه كان من المفروض أن يكون لها حس وطني وتستحضر الاستعمالات المغرضة الممكنة لهذه الشهادات ونشرها بطريقة عشوائية.

● معلوم أن علاقة السي أحمد مع بعض وسائل الإعلام ليست على ما يرام، نود منكم معرفة سبب تشنج علاقتكم مع بعض الزملاء؟

■ بالفعل هي بعض وسائل الإعلام كما جاء في سؤالكم. من جهتي ليس هناك تشنج.

● ولكن علاقتكم تعرف توترا متصاعدا منذ تنويلكم مسؤولية المجلس؟

■ علاقتي مع الصحفيين لا تنطلق من عدائية، ولكن يمكن أن يكون المنطلق هو الغيرة لأنني مارست الصحافة بدوري. لدي قناعة وسبق أن كتبتها في عدة مناسبات وهو أنه لكي ننجح في الانتقال الديمقراطي للبلاد لابد أن تكون هناك إرادة للدولة، وهذا حاصل إلى حد كبير رغم المحن التي تقع بخصوص القضية الوطنية.. فكل مرة يصرح صاحب الجلالة بأن الخيار الديمقراطي لا رجعة فيه. ويترجم ذلك بأشياء ملموسة مثل الانتخابات التشريعية الأخيرة التي كانت إدارتها ناجحة رغم كون نسبة المشاركة فيها ضعيفة.

فإلى جانب الدولة، هناك الأحزاب السياسية التي يجب أن تقوم بانتقال داخلي. وسبق لي قول مثل هذا الكلام منذ سنوات، فضلا عن الصحافة، أي صحافة الانتقال الديمقراطي.

● ماذا تقصدون؟

■ إنها الصحافة التي تنتقد المظاهر السلبية وبقايا الماضي ورموزه، وتشجع تباشير المستقبل لتحقيق التوازن.

● هل الأمر مرتبط بالوضوح والصراحة المعهودتين في خطاب وسلوك أحمد حرزني؟

■ احتمالات ممكنة، ويمكن أن تكون الأشياء التي أقولها أو الأفعال، ربما، لا تعجبهم.. أو لا تعجب من وراءهم.. ويمكن أن تكون طريقة كلامي لا تروق لهم.. في إحدى المرات قال لي صحفي بأن الناس يلومونك لأنك تقول ما تفكر فيه... أصبت بالعجب لأن اللوم يجب أن يقع على من يستعمل لغتين: لغة للعموم ولغة للإطارات الخاصة. أما من يتكلم بالوضوح سرا وعلانية فلا أعتقد ذلك. الآن أظن أن القيم تغيرت من دون علمنا.

● الملاحظ أن بعض المنظمات الحقوقية والبرلمان التصحر أو ندوة شبابية فيها وسائل تبعث على الأمل، هذه هي الأمور الواجب نهجها. أما اجترار الماضي من طرف هذا النوع من الصحافة، في نظري، لا تخدم عملية الانتقال. وهذا هو المنطلق.

الصحافة هي من الركائز الأساسية التي يجب أن تكون في المستوى وإذا لم تكن كذلك ستؤخرنا كلنا.

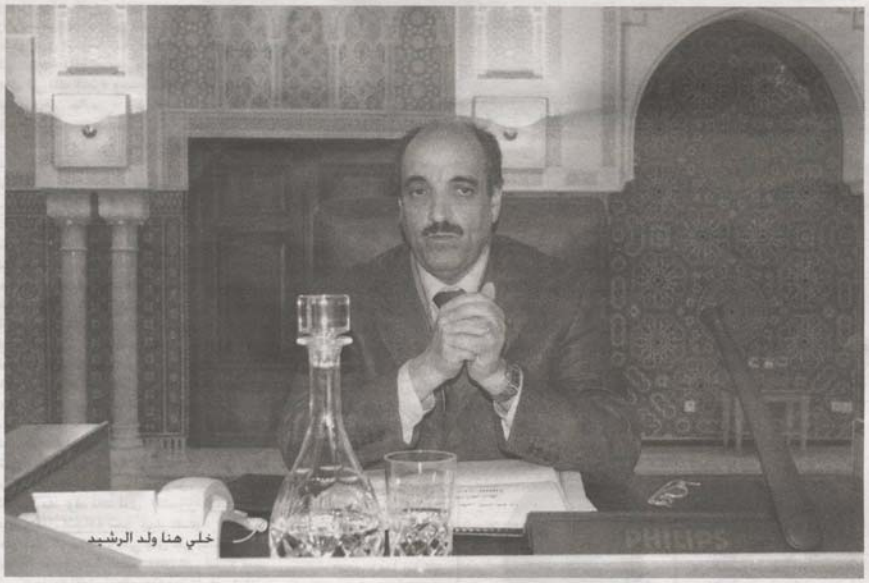
خلي هنا ولد الرشيد

تتوصل بأخبار وبمعلومات حول كل ما يحدث، وفي هذه الحالة بالذات نحن الححنا على أنه ليس من الضروري تشكيل لجنة للتقصي بل يكفي أن تكون هناك خلية لمتابعة الموضوع لالتقاط جميع الأخبار والتعليقات والبيانات المتعلقة بهذا الحدث، وكذلك دراسة التقارير المتوصل بها أو التي يمكن أن نتوصل بها، ونقارن بين المعلومات التي تأتينا من كل جانب. وإذا تبين أن هناك أشياء فيها إلتباس أو تحتاج إلى مزيد من التدقيق، إذاك ربما نقوم بتقصي خاص بنا. ولكن في هذه المرحلة لا نرى لماذا نتنافس مع الجمعيات والبرلمان.

● هناك شهادات لبعض الضحايا منشورة في بعض وسائل الإعلام تتطق بأمور خطيرة، بل الأكثر من ذلك تم إعفاء أحد المسؤولين الأمنيين بالمنطقة، ألا تعتقدون أن ما حدث لا يستدعي منكم التقصي في هذه الأمور؟

■ نحن نتحدث هل المجلس بإمكانه أن يقوم بالتقصي أم لا؟ أقول نظرا لوفرة المعلومات ولكثرة الجهات التي ستقوم بالتقصي، فنحن اخترنا بدل بعث لجنة للتقصي إضافية أن نستقبل جميع المعلومات التي سوف تصلنا والتي بدأت تصلنا بالفعل من جميع الجهات سواء حكومية أو مدنية. ولعلمكم أننا استقبلنا بالمجلس بعض العائلات.. نحن لسنا مغيبين أو نائمين، إلا أنه ليس بالضرورة تشكيل لجنة تقصي كلما وقع حدث معين. المفروض علينا هو علمنا بكل ما يقال و كل ما ينشر ونقارن بين المعطيات، وإذا تبين في حالات معينة وجود تضارب في وجهات النظر يمكن آنذاك أن نقوم بتقصي دقيق في قضايا دقيقة.

المؤسف هو جل الصحافة وليس كلها تقوم بالعكس. يعني رموز الماضي مازالت حاضرة بشكل اصطناعي منذ سنوات.

● من هم في نظركم؟

■ أنت تعلم جيدا أنه قبل وفاة إدريس البصري (رحمه الله) كان قد تربع على أغلفة الصحف أسبوعيا. هل جاء ذلك صدفة؟ فالرجل لم تعد له المسؤولية ولا النفوذ السياسي ورغم ذلك ظل حاضرا أسبوعيا في الصحف، في نظرك هذا أمر بريء؟

● لكن الرجل تعرض بدوره لانتقادات لاذعة من طرف بعض الصحف؟

■ ليس انتقادا، ومجرد الانتقاد يعني النقاش معه. أتمنى من الصحافة أن تقوم بالتنويه بإصلاح بئر أو جمعية مدنية أنقذت واحة من والهيئات السياسية زارت منطقة سيدي إفني للوقوف على حقيقة الوضع هناك بعد أحداث القمع التي عرفتها المنطقة، في حين أن المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان لم يبادر إلى ذلك؟

■ ليس بالضرورة أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كلما وقعت أحداث في مكان معين أن يشكل لجنة لتقصي الحقائق. لاشيء في القوانين المنظمة للمجلس تحتم عليه هذا المعطى. طبعا ليس ممنوعا على المجلس أن يشكل لجان تقصي في حدث معين أو نازلة فهو يعتبر أن المصلحة قد تستدعي منه التقصي في حدث معين.

● لكن ما نعرفه هو أن المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان مؤسسة وسيطة في ما يتعلق بالحقوق والحريات؟

■ كونك لا تشكل لجنة تقصي ليس معناه أنك لا

● في نفس السياق، يلاحظ على المجلس أنه لا يرد على بعض التقارير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان كما كان الشأن في السابق؟

■ ليس مفروض علينا الرد عن أي تقرير صدر من هذه الجهة أو تلك. نرد عندما يطلب منا مثلا تقديم توضيحات بخصوص مسألة معينة، ثم تكون هناك مناسبات مؤسساتية نستغلها لتوضيح بعض الأمور. مثلا حضورنا الدائم في لقاءات جنيف ودائما في اتصالات مع المنظمات الدولية. ودورنا ليس هو أن نعقب على كل تقرير يصدر حول المغرب.

نحن نطلع على التقرير ونسجل الملاحظات التي تسجل على المغرب، في بعض الحالات نرد كتابيا والحالات الأخرى نرد شفهيا بتصريحات مباشرة أو إعلامية.. إضافة إلى وجود منتديات دولية رسمية يكون فيها الرد بشكل مناسب .